وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامــــــــــــــــــــعة القادســــــــــية

كليــــــــة الادارة والاقتصــــــــاد

قســــــــــــــم المحاسبـــــــــــــــة

**التضخــــــــــــــــــــــــــــــــم الاقتصـــــــــــــــــــــادي**

**واثـــــــــــــــــــــره على القوائـــــــــــــــــــــــم الماليـــــــــــــــــــــــــــــة**

بحث تقدمت به الطالبة فاطمة وناس عبد علي

الى قسم المحاسبة

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة

بأشراف

ست زينب هادي مهدي

1438هـ 2017م

بســــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــم الله الرحمن الرحيم

﴿لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا ربنا ول اتحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة

اية 286

الشكر والتقدير......

لابد لنا ونحن نخطو خطوتنا الاخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها الى السنوات التي قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لنبعث الامة من جديد .

وأتقدم بالشكر والتقدير الى اللذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع اساتذتي الافاضل و بالأخص مشرفة البحث الاستاذة زينب هادي , والى نور حياتي والدي الغالي والى من دعت ليكون النجاح حليفي والدتي الغالية , والى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث .

الاطار العام للبحــــــــــــث :

مشكـــــــــــــــــلة البحــــــــــــث :

هذه المشكلة التي يقع بها الاقتصاد العالمي هي من اخطر المشاكل التي تهدد اقتصاد الدول وان علماء الاقتصاد لم يتوصلوا الى تحديد مفهوم واضح للتضخم واثره على البيانات المالية فقد اخذ العلماء يضربون في مشكلة التضخم لوضع حل لمثل هذه المشكلة الاقتصادية .

اهمـــــــــــــية البحـــــــــث :

تأتي اهمية البحث من عدم خلو علم الاقتصاد من التضخم ومن اثاره و الشيء الاخر الذي دفعني الى كتابة البحث هو ضرورة دراسة الحلول المقترحة لمشكلة التضخم واثاره وذلك لتقويمه وتصحيح مساره .

هــــــــــــــــدف البحـــــــث :

اتجه في بحثي هذا الى :

1.تحديد مفهوم واضح لمشكلة التضخم واثره على القوائم المالية .

2.الكشف عن اسباب واضحه ومحدده للتضخم .

التضخم الاقتصادي واثره على القوائم المالية

المقدمة :

تحتل المشكلات الاقتصادية المركز الاول بين المشكلات الاخرى في عصرنا الحاضر بعد ان اتجه الناس نحو معركة المال والبحث عن لقمة العيش وعن مصطلحات شائعة تبين واقع الحال مثل تامين المستقبل وغيرها من المصطلحات

تعتبر مشكلة التضخم من اكبر المشاكل التي تعاني منها جميع الدول النامية والمتقدمة على السواء في الوقت الحاضر , حقيقة يوجد اختلاف في اسباب ومعدلات التضخم ما بين دولة واخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة .

الا ان الحقيقة القائمة معاناة جميع الدول من هذه المشكلة , وتثير هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين لما لها من اثار على كافة جوانب الحياة اقتصاديا واجتماعيا بل اخلاقيا ايضا وتكتسب هذه المشكلة اهتماما خاصا في الدول النامية باعتبارها اكثر الدول معاناة من حدة موجات التضخم.

-1-

**الفصل الاول**

**مفهوم التضخم الاقتصادي والمحاسبة عن التضخم**

-2-

**المبحث الاول**

**مفهوم التضخم الاقتصادي**

-3-

**مفهـــــــــــــــوم التضخــــــــــم :**

التضخم هو اما الزيادة في المستوى العام للأسعار او الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد والمستوى العام للأسعار هو المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات في مجتمع معين ( العامري ,2010 ،ص410)

ويعرف التضخم بانه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار , لذا لا يعد تضخما الزيادات الطارئة في الاسعار لسبب او لأخر , من قبيل ارتفاع الاسعار بسبب العوامل الموسمية او العرضية , كما ان الزيادة في الاسعار لا تعني ان تكون لجميع السلع . قد ترتفع اسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الاخر ثابتا , اضافة الى انه لا يشترط ان تكون زيادات الاسعار متساوية لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة ( الفتلاوي , الزبيدي , 2009 ،ص271)

وفقا للتعريف الشائع له يعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويوضح ان مشكلة التضخم تظهر اذا عانت الدولة من :

أ – ارتفاع مستمر في الاسعار : ان خطورة مشكلة التضخم تأتي من ارتفاع الاسعار يكون مستمرا على مدى فترة زمنية , فالارتفاع المؤقت في الاسعار بسبب اية ظروف طارئة او عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة ولذلك لا يمكن اعتباره نوعا من التضخم . فالتضخم يعني ان ارتفاع الاسعار يكون مستمرا.

ب \_ ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعني ان المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع, ولذلك فحدوث ارتفاع في اسعار بعض السلع وانخفاض اسعار سلع اخرى قد لا يفضي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولذلك لا يعتبر تضخما . ولكن التضخم يشير الى حدوث ارتفاع في المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة .(ناصف , 2007،ص55) .

-4-

**انواع التضخم :**

1– التضخم الاصيل او الصريح او الصحيح : ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الانتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الاسعار

2 – التضخم الزاحف : يتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الاسعار حتى في الحالات التي تكون فيها زيادة معتدلة في الطلب , اي ان لا تكون هنالك زيادات حادة في مستويات الاسعار . ( الفتلاوي , الزبيدي ,2009،ص273)

3 - التضخم الجامح المفرط : يشير التضخم الجامح الى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة , ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في اعقاب الحروب او الازمات الشديدة حيث تنهار قيمة وحدة النقد في الدولة وتفقد ثقة الافراد فيها والتخلي عن التعامل بها واللجوء الى عمليات المقايضة في التبادل .

4 – التضخم المكبوت : في هذا النوع لا يظهر التضخم في صورة ارتفاع في الاسعار حيث تتدخل الدولة بالأسعار حيث تتدخل الدولة بوسائل معينة لمنع الارتفاع في الاسعار من الظهور عن طريق تثبيت الاسعار بوسائل ادارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق منح اعانات للمنتجين لتعويضهم عن ارباحهم ومنع الارتفاع في الاسعار من الظهور . وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الاسعار في هذا النوع من التضخم الا انه يكون واضحا في عدة مظاهر اخرى من اهمها :

أ- اختفاء السلع ذات الاسعار الثابتة من الاسواق الرسمية وظهور السوق السوداء .

ب- ظهور طوابير المستهلكين امام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض السلع بالسعر المثبت

1. انخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت

ويعتبر هذا النوع من اخطر الانواع لأنه يؤدي الى اهمال علاج السبب الحقيقي لحدوثه مما يؤدي الى تفاقم اثارة السلبية داخل الاقتصاد . ( ناصف , 2007 ،ص60)

-5-

**اسباب حدوث التضخم** :

هناك نظريتان رئيسيتان تفسران حدوث التضخم وهما التضخم بجذب الطلب والتضخم بدفع النفقة

التضخم بجذب الطلب :

في ظل هذه النظرية فان زيادة الطلب الكلي تؤدي الى ارتفاع مستويات الاسعار ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعه اكبر من العرض الكلي .وبما ان العرض الكلي مقيد بعوامل الانتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي فان زيادة الطلب الكلي قد تسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار .هناك اسباب عديدة تقف وراء زيادة الطلب الكلي منها تزايد العرض الكلي للنقود ارتفاع معدل الانفاق الحكومي التخفيضات الضريبية المتعاقبة

التضخم بدفع النفقة :

وطبقا لهذه النظرية يحدث نتيجة ضغوط النقابات العمالية لزيادة الاجور النقدية بسرعه اكبر من الزيادة التي تحدث في الاحوال العادية ويسمى عندها بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الاجور .كما ينشأ عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الاسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب او ارتفاع التكاليف ويطلق عليه اسم التضخم الناشئ عن زيادة الارباح .ان نجاح نقابات العمال في فرض زيادة الاجور بمعدل يزيد عن الزيادة التي تقررها قوى السوق بما يمهد لزياده متوسط الاجور النقدية في الاقتصاد القومي فان النتيجة ستكون زياده في المستوى العام للأسعار ومع انخفاض العرض الكلي فان العمالة والناتج يخفضان (الفتلاوي ،الزبيدي2009،ص271)

اثار التضخم :

يمكن ايضاح اهم الاثار المترتبة على حدوث التضخم فيما يلي :

1 – اثر التضخم على اعادة توزيع الدخول : ان التضخم كما اوضحنا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية او انها تغيرت بمعدلات اقل من معدل زيادة معدلات الاسعار .

-6-

2 - اثر التضخم على الاستهلاك والادخار : يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار , وفي اوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار .

فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية او الدخل الحقيقي . لذا يلجا الافراد الى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق . كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة , اذ يلجا الافراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها الى اصول مادية . ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك .

3 – اثر التضخم على ميزان المدفوعات : ان ارتفاع الاسعار المحلية في اوقات التضخم يجعلها اعلى من مثيلاتها في الدول الاخرى مما يفقدها قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من ايرادات الدولة او بالمقابل يجعل الاسعار الاجنبية ادنى من اسعار السلع المحلية مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات واستنزاف قدر من موارد الدولة .

4– اثر التضخم على الاستثمار : يؤدي الارتفاع المستمر في الاسعار الى شيوع حالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار . اذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الانتاج في المستقبل وتقدير الاسعار المستقبلية لذا فانهم سوف يلجأون الى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الانتاجية الضخمة او انهم يستثمرون في اسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف اثار ضارة على الاقتصاد .

5– الاثار الاجتماعية للتضخم : لا تقتصر اثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب , بل يحدث اثار اجتماعية غير مرغوبة , فهو يولد حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الاجور والاسعار .كما انه يعد احد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وارباب العمل وانتشار للفساد والرشوة وانخفاض اداء وكفاءة العاملين ( الفتلاوي , الزبيدي ,2009،ص274)

سياسات مواجهة التضخم :

تختلف السياسات العلاجية لمشكلة التضخم باختلاف السبب في ظهور هذه المشكلة , فعلاج التضخم يعني علاج السبب وراء ظهور هذه المشكلة . ويمكن تقسيم سياسات علاج التضخم الى :

1 – السياسات النقدية : تركز هذه السياسات على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض بما يتناسب معدل النمو في الناتج الحقيقي . حيث تتفق العديد من وجهات النظر في ان التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فالأفراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم ذلك ان زيادة العرض النقدي هي التي تدفع الاجور الى الارتفاع .

-7-

2– السياسات المالية :تركز هذه السياسات على ان ضبط معدلات التضخم يتطلب تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك منى خلال رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية خاصه السلع الكمالية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار كما يمكن استخدام السياسة المالية لتشجيع الاستثمار في مجالات مرغوبه من خلال استخدام سياسه ضريبيه تميزيه بالإضافة الى ضبط الانفاق الحكومي وترشيده من خلال تخليه من كافة وجوه الانفاق غير الضرورية

3– سياسات الاجور :ترتكز هذه السياسات فيلا علاجها للتضخم على ضرورة ربط الزيادة في الاجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض العرض الكلي . (العامري ،2010،ص409)

-8-

المبحث الثاني

المحاسبة عن التضخم

-9-

**محاسبة التضخم :**

من المعروف ان المحاسبة مازالت تعتمد على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد ومن الطبيعي ان النظام المحاسبي الذي يعتمد على مبدأ التكلفة يعمل بطريقه جيدة الى حد بعيد في فترات استقرار الاسعار ويعمل بطريقه معقوله اذا كان التضخم معتدلا ولكن اذا كان التضخم حادا يفقد مثل هذا النظام المحاسبي معناه ويمكن القول ان التحدي الكبير الذي يواجه المحاسبين اليوم هو البحث عن اساليبمحاسبيه جديده بحيث تجعل القوائم المالية متفقه مع الواقع الاقتصادي المعاصر وما ينطوي عليه من بيئة تضخميه.

وملخص ما سبق ان العالم المعاصر يتصف بالتضخم واذا استمر القياس المحاسبي للأرباح قائما على افتراض ان مستويات الاسعار لا تتغير فسوف تكون القوائم المالية مضلله ولا تعبر عن الواقع وسوف يترتب على ذلك ظهور نتائج اجتماعيه واقتصاديه غير ملائمه منها:

اولا :عدم قدرة الشركات على سداد التزاماتها مما يهدد بوقوع ازمه اقتصاديه

ثانيا :طالما ان تخصيص الموارد الاقتصادية يعتمد بدرجه كبيره على القوائم المالية فأن التوزيع السيء للموارد الاقتصادية سيكون النتيجة الحتمية لتجاهل التضخم عند اعداد القوائم المالية(العامري,2006،ص103)

ان النقاش حول محاسبة التضخم يبدأ بمعرفة كيف يجب ان تقاس صافي القيمة الاسمية والارباح وفي الواقع ان الثلاثة بدائل الممكنة لقياس صافي القيمة الاسمية هي :صافي القيمة الحالية, القيمة البديلة , القيمة التاريخية المعدلة بالمؤشر العام للأسعار المتضمن تكلفه اوليه مقاسه بالقوة الشرائية الحالية

.يتضح تماما ان محاسبة التضخم تتحد مع مفهومين متميزين الاول يرتبط بدعم القوه الشرائية لرأس المال المالي باستبدال القيم التاريخية بقيم اليوم او بقيم الاستبدال او الظهور بينما الثاني يوجه الى حماية راس المال الاقتصادي الخاضع لاختلاف الاسعار النسبية بقول احر محدد بتبني نقد ثابت.

في هذا الاتجاه يجب الاعتراف بان المنهجيات المشاركة لمحاسبه التضخم تظهر ايضا تجريبيه لترميز المقاييس المالية العملية اذ تتعلق ذلك من باب اولى بالربح في راس المال(قيمة متزايدة غير محققه وربح او خساره في العناصر النقدية كذلك بالمقارنة بين التكلفة المحاسبية والتكلفة الجارية ( رجب ،2011،ص43)

-10-

**المحاسبة عن التضخم الاقتصادي :**

تشير ادبيات الوقائع والاحداث التاريخية الى ان التضخم يتطور بمرور الزمن وباتجاه واحد وغير قابل للتراجع وان هذا التطور بدا منذ مطلع القرن التاسع عشر ثم اعقب ذلك الحربين العالميتين الاولى والثانية وما تخللهما من ازمات اقتصاديه

لذلك فان التضخم لم يعد اليوم حدث عرضي يزول بزوال الاسباب التي ادت الى ظهوره وانما يشكل ظاهره تلازم اغلب اقتصاديات بلدان العالم .فالتضخم كما يعرفه الاقتصاديون بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة كمية العملة النقدية المتداولة وانخفاض المتاح من السلع والخدمات ومن ثم يحصل انخفاض حقيقي في قيمة العملة النقدية.

ماتزال الشركات في اغلب البلدان تعد بياناتها المالية على اساس التكلفة التاريخية دون مراعاة ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي وانخفاض قيم العملات النقدية فيها ,وان الاعتماد على هذا المبدأ في ظل التضخم الاقتصادي والانخفاض النقدي يجعل العناصر المحاسبية المسجلة في كل من الميزانية وحساب النتيجة بالتكلفة التاريخية تظهر بقيمة منخفضه ولا تعبر عن قيمتها الحقيقية وذلك لان تقييمها تم بعمله نقديه فقدت جزءا من قوتها الشرائية بسبب التضخم الاقتصادي فبالنسبة الى عناصر الميزانية تصبح مضلله ولا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية خلال فترة التضخم الاقتصادي حيث ان التضليل يصيب العناصر غير النقدية التي تتمثل في الموجودات الثابتة والمخزون ويؤثر بشكل غير مباشر على حقوق الملكية كما ان العناصر النقدية التي تتمثل بالمدينين والنقود والقروض تفقد قوتها الشرائية بمرور الزمن .(العامري,2010،ص413)

-11-

**مداخل المحاسبة عن التضخم :**

هناك مدخلان لتعديل العملية المحاسبية بحيث تأخذ في الاعتبار حاله التضخم ونتناول كلا المدخلين على النحو التالي:

1.المحاسبه على اساس وحدة نقد متجانسه: في ظل هذا المدخل تعدل التكاليف الموجودة في القوائم المالية الى عدد من وحدات النقد الجارية التي تعكس قيم متجانسه في قوتها الشرائية وطبقا لذلك يعبر عن كل المبالغ في شكل وحدات نقديه متساوية في قوتها الشرائية التي سوف تفصح عن تأثير التغيرات في المستوى العام للأسعار ولذلك يطلق البعض على هذا المدخل المحاسبة على اساس التغيرات في المستوى العام للأسعار

2.المحاسبة على اساس التكلفة الجارية: يختلف هذا المدخل عن المدخل السابق في ان الاصول والمصروفات تظهر في القوائم المالية بالتكلفة الجارية اللازمة لإحلال هذه الموارد .هذا وقد ترتفع او تنخفض تكلفة الإحلال الجارية لأصل معين بمعدل يختلف عن المستوى العام للأسعار .

وطبقا لذلك ,تفصح المحاسبة على اساس التكلفة الجارية عن اثر التغيرات في الاسعار الخاصة بدلا من اثر التغيرات في المستوى العام للأسعار

ولتوضيح هذه المداخل نفترض المثال التالي :تم في شركة المواد الغذائية شراء 500كيلو من الارز في سنة 2003 بمبلغ 1000000دينار عندما كان الرقم القياسي للأسعار 100000وفي سنة 2004تم بيع الارز بمبلغ 1080000دينار عندما كان الرقم القياسي للأسعار 1100000بينما كانت تكلفة الإحلال لكمية 500كيلو مبلغ 1040000دينار,ما هو مقدار الربح او الخسارة من هذه العملية ؟للإجابة على هذا السؤال سوف نعرض فيما يلي ثلاثة مداخل يمكن قياس الربح بموجبها وهذه المداخل هي: التكلفة التاريخية المعدلة (وفقا للمبادئ المحاسبة الحالية ), والتكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ,ثم التكلفة الجارية .(العامري ,2010،ص890)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البيان | التكلفة التاريخية غير المعدلة | التكلفة التاريخية المعدلة وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار | التكلفة الجارية |
| الايراد | 1080000 | 1080000 | 1080000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | 1000000 | 1100000 | 1040000 |
|  | 80000 | (20000) | 40000 |

-12-

**ما هو الاتجاه المتوقع للمحاسبة عن التضخم :**

ان اساليب تعديل القوائم وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار معروفة منذ سنوات عديدة .ومع ذلك لم ينتشر استخدامها في مجال الممارسة العملية بالرغم من التوصية باستخدامها من قبل مجلس المبادئ المحاسبية ومجلس معايير المحاسبة المالية .

من العوامل المهمة التي تدعم استخدام المحاسبة على اساس التكلفة الجارية هو ان القوائم المالية المعدة باستخدام وحدة نقد متجانسة تعتمد على المستوى العام للأسعار وليس على اسعار سلع وخدمات معينة فقد يكون لدى احدى الشركات مخزون من سلع معينة , ومن المحتمل ان تتغير اسعار هذا المخزون بطريقة تختلف تماما عن التغير في المستوى العام لأسعار

هناك ميزة مهمة تتصف بها المحاسبة باستخدام وحدة نقد متجانسة ,وهي تمتعها بدرجة عالية من الموضوعية .ويرجع ذلك الى ان كل التعديلات تستخدم نفس الرقم القياس العام ويعني ذلك ان التقويم لن يعتمد على تقديرات او اراء شخصية ,اما المحاسبة وفقا للتكلفة الجارية فهي تواجه بمشكلة اساسية هي توفير معايير لقياس تكلفة احلال الانواع المختلفة من الاصول وقد يكون من الملائم استخدام الارقام القياسية للأسعار الخاصة باعتبار انها تكون اكثر موضوعية ووسيلة مرضية للتوصل الى بيانات عن تكلفة الاحلال و ومع ذلك فهذه الارقام ستكون ارقاما قياسية متخصصة لقياس انواع معينة من السلع بدلا من رقم قياس واحد للمستوى العام للأسعار .(فالتر ،روبرت،1988،ص903)

-13-

**الفصــــــــــــــــــــــل الثانــــــــــــــــــــــــي**

**مفهوم القوائم المالية واثر التضخم الاقتصادي على القوائم المالية**

.

-14-

**المبحث الاول**

**مفهوم القوائم المالية**

-15-

**قائـــــــــمة نتائج الاعمال (قائمة الدخل ):**

لكي تستطيع الوحدات الاقتصادية التعرف على نتيجة نشاطها في نهاية السنة المالية تقوم بأعداد حسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر والتي يمكن اجمالها في قائمة واحدة تسمى قائمة نتائج الاعمال او قائمة الدخل والتي يتحدد من خلالها نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية ان كانت ربحا او خسارة .

ان المشروع التجاري يقوم بشراء السلع واعادة بيعها وتحقيق الارباح من خلال الفرق بين ثمن بيعها وتكلفتها .(وليد زكريا صيام,1994،ص313)

يكون الشكل النهائي لقائمة صافي الدخل على النحو الاتي :

قائمة صافي الدخل

عن الفترة المنتهية في12\31

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| المبالغ | | | البيان | |
| كلي | | جزئي |
| Xxx  Xxx))  Xxx  (xxx)  Xxxxx | | Xxx  (xxx)  xxx  Xxx  xxx))  Xxx  Xxx  (xxx)  Xxx  Xxx | اجمالي المبيعات  يطرح مردودات المبيعات ومسموحاتها  =صافي المبيعات  \_تكلفة المبيعات:  بضاعة اول المدة  +صافي المشتريات  \_مردودات المشتريات ومسموحاتها  +مصاريف الشراء  =اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع  \_بضاعة اخر المدة  =تكلفة المبيعات او تكلفة البضاعة المباعة  مجمل الربح او مجمل الخسارة  \_المصاريف التشغيلية:  مصاريف البيع والتوزيع  مصاريف اداريه وعموميه  =صافي الربح(الخسارة)النهائي | |

-16-

مثال: التالي ارصدة بعض حسابات شركة السعادة التجارية في 31\12\2004والمبالغ بالأف الدنانير :

المبيعات النقدية 800,المبيعات الآجلة 400,مردودات لمبيعات ومسموحاتها النقدية 10,بضاعة اول لمدة 65المشتريات النقدية 30% المبيعات النقدية ,المشتريات الآجلة 40% من المبيعات الآجلة , مردودات المشتريات ومسموحاتها 5 ,مصاريف نقل المشتريات 4,الرسوم الجمركية على المشتريات 10%من اجمالي المشتريات , مصاريف الدعاية والاعلان 4مصاريف نقل المبيعات5,الايجار2, الرواتب 7,استهلاك سيارات المشروع 8,وقد قدرت بضاعة اخر المدة حسب سعر التكلفة بقيمة 20الف وحسب سعر السوق22 الفدينار

المطلوب : اعداد قائمة صافي الدخل للشركة عن العام 2004؟

الحل :

قائمة صافي الدخل لشركة السعادة التجارية

عن الفترة المنتهية في 31\12\2004

والمبالغ بالأف الدنانير

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المبالغ | | البيان |
| كلي | جزئي |
| 990  335  418  572  (26)  546 | 1000  (10)  65  340  (5)  38  438  (20)    9  17  26 | اجمالي المبيعات600+400))  -مردودات المبيعات ومسموحاتها  =صافي المبيعات  يطرح منها تكلفة المبيعات:  بضاعة اول المدة  يضاف اليها صافي المشتريات  اجمالي المشتريات  -مردودات المشتريات ومسموحاتها  =صافي المشتريات  +مصاريف الشراء  اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع  \_بضاعة اخر المدة  =تكلفة المبيعات  =مجمل الربح  تطرح المصاريف التشغيلية:  مصاريف البيع والتوزيع:  4مصاريف الدعاية والاعلان  5مصاريف نقل المبيعات  مصاريف اداريه وعموميه:  2الايجار  7الرواتب  8استهلاك سيارات المشروع  مجموع المصاريف التشغيلية  صافي الربح النهائي |

-17-

**قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية ):**

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية )الوسيلة الاساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة لحالة المشروع المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة المالية ,ولذلك فأنه يتم تبويب عناصرها في مجموعات ملائمة يسهل معها الوقوف على حالة المشروع المالية كما تساعد في اجراء التحليلات والمناقشات المناسبة للحكم على وضعية المشروع ، ويتم تبويب الميزانية العمومية في جانبين يمثل الايمن منها الاصول والايسر الخصوم وحقوق الملكية .وتصنف الاصول الى :اصول ثابتة ,اصول متداولة :اصول غير ملموسة واصول وهمية او ما يسمى بالأرصدة المدنية الاخرى , في حين تصنف الخصوم الى :خصوم ثابته (طويل الاجل )وخصوم متداولة (قصيرة الاجل )كما يظهر في نفس الخصوم حقوق المالكين او ما يسمى بحقوق اصحاب المنشأة

ويمكن تبويب قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية ) وفق ثلاثة اسس هي :

أ .حسب صعوبة تحويلها الى سيولة نقدية :حيث يتم البدء في جانب الاصول بالأصول الثابتة غير الملموسة كالشهرة وبراءة الاختراع ثم الاصول الثابتة الملموسة كالأراضي فالمباني فالآلات ثم الاصول المتداولة كالبضاعة فالمدنيين فالأوراق

التجارية فالمالية واخيرا الارصدة المدنية الاخرى اما في جانب الخصوم فتظهر حقوق الملكية في البداية يليها الخصوم طويلة الاجل ثم الالتزامات قصيرة الاجل ثم الارصدة الدائنة الاخرى .

ب .حسب سهولة تحويلها الى سيولة نقدية :يتم البدء في جانب الاصول بالأصول المتداولة كالنقدية في الصندوق ثم البنك وهكذا ,يليها الاصول الثابتة الملموسة فالأصول الثابتة غير الملموسة واخيرا الارصدة المدنية الأخرى جانب .اما في جانب الخصوم وحقوق الملكية فيتم البدء بالخصوم قصيرة الاجل ثم الخصوم طويلة الاجل ثم الحقوق الملكية واخيرا تظهر الارصدة الدائنة الاخرى

ج .على شكل تقرير :يميل الاتجاه الحديث في المحاسبة الى عرض قائمة المركز المالي في صورة تقرير وهناك اجتهادات في هذا المجال حيث يرى بعضهم البدء بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة ثم المطلوبات المتداولة فالمطلوبات طويلة الاجل واخيرا حقوق الملكية

وجرت العادة في المشاريع التجارية على ترتيب الاصول حسب سهولة تحويلها الى نقديه فيتم البدء بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة الملموسة ثم الاصول الثابتة غير الملموسة واخيرا الارصدة المدينة الاخرى . وينبغي ترتيب جانب الخصوم حسب سهولة الوفاء بالالتزامات ولذلك يتم البدء بالخصوم المتداولة(الالتزامات قصيرة الاجل)ثم الخصوم الثابتة( الالتزامات طويلة الاجل)يليها الارصدة الدائنة الاخرى واخيرا تظهر حقوق الملكية ,ومما تجدر الإشارة اليه ان حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة عباره عن اسم مطروحة للاكتتاب العام لذا يجب البدء براس المال المصرح به .(وليد زكريا صيام ،1994،ص300)

-18-

**المبحث الثاني**

**اثر التضخم في القوائم المالية**

-19-

**اولا: مشاكل التضخم الاقتصادي في القوائم الختامية :**

يسبب التضخم مشاكل عديده في العناصر الواردة بالقوائم الختامية (حساب النتيجة والميزانية) الامر الذي يجعل هذه القوائم لا تعبر بصدق عن حقيقتها.

1.التضخم الاقتصادي واثره على عناصر الميزانية:

تعتمد المحاسبة التقليدية على مبدا التكلفة التاريخية في تقييم عناصر الميزانية العمومية, الاستمرار في تسجيل البيانات المالية تبعا للمحاسبة التاريخية خلال فترة ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة النقد يجعل الميزانية مضلله ولا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية حيث ان التضليل او التشويه يصيب معظم عناصر الميزانية وخاصة العناصر غير النقدية منها مثل الاصول الثابتة والمخزون كما يؤثر بشكل مباشر على حقوق الملكية.

اما البنود النقدية كالمدينين والنقود والقروض وما شابه ذلك فأنها لا تختل ولا تعدل الى قيمتها الحالية على الرغم من تأثرها بالقوة الشرائية(العامري,2006،ص120)

بصفه عامه تستلزم الزيادة المؤثرة لمستوى الاسعار وبدون اي شك تعديل اجراءات الموازنة التقليدية لكي تبعد التخصيص غير الكفء لرؤوس الاموال.

ينتج عن ذلك ان صافي القيمة الحالية يجب ان يشتمل على معدل التضخم المتوقع حتى يمكن امتصاص واحتواء كل صور عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية.

وتجاهل هذه الحقيقة يؤدي الى تناقص او تزايد التقويم والمعتمد على حساسية التدفقات الداخلة والخارجة الى التضخم.(جمعه,2000،ص49)

.

2.التضحم الاقتصادي واثره على عناصر قائمة الدخل(كشــــــــــــف الدخل):

يؤدي التضخم الاقتصادي الى ارتفاع تكاليف الانتاج التي تحملها الشركة على اسعار مبيعاتها ,ومن المؤكدان ارتفاع اسعار المستلزمات الخدمية والسلعية ينعكس على اسعار بيع المنتجات ,لذلك فان القرارات المتخذة بخصوص تخفيض اسعار البيع قد لا تتوافق تماما مع الارتفاع الحاصل في اسعار المستلزمات السلعية والخدمية.

-20-

في اطار الحديث عن حساب النتيجة (كشف الدخل)فان التغير في المخزون يحتسب عن طريق الفرق بين مخزون اخر المدة ومخزون اول المدة معبرا عنها بوحدات نقديه ذات قيم مختلفة.

ان الانحرافات الناجمة عن حسابات المخزون يمكن ان تصحح جزيئا عن طريق تكوين تخصيص لارتفاع الاسعار لكنه يصعب تقييم التأثير الاقتصادي لهذه الانحرافات لذلك فان طريقة الوارد اخيرا صادر اولا يمكن ان تتضمن حلا مناسبا لتعلية الربح المحاسبي في فترة التضخم الاقتصادي لاسيما انها تستبعد تكلفة البضائع المقتناة حديثا من المبيعات.

بشكل عام يمكن القول ان الربح المحاسبي للفترة المالية لا يعكس الربح الحقيقي ,فالضريبة المحتسبة على الربح المحاسبي ,حينما يكون هذا الاخير وهمي جزئيا او كليا ,تشكل عبئا على راس المال وتستقطع منه علاوة على انه يجري توزيع حصص ربحية وهميه ينعكس اثرها السلبي على حفظ الطاقة الانتاجية للشركة.

مما تقدم يتضح ان التضخم الاقتصادي يضلل القوائم الختامية المعدة على اساس التكلفة التاريخية وخاصة في ظل استمرار ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي باضطراد.

الامر الذي يستدعي اتخاذ بعض الاجراءات والطرق العملية اللازمة لمعالجة التضخم الاقتصادي.

واستنادا الى ما ذكر من مشاكل يسببها التضخم في قائمة المركز المالي (الميزانية)وحساب النتيجة ,فانه لابد من عرض وتحليل الاساليب والطرق المحاسبية الشائعة لاستخدام في هذا المجال من الناحية النظرية والعملية.(جمعه ،2000،ص55)

-21-

**ثانيا: الأساليب المحاسبية المستخدمة في معالجة التضخم الاقتصادي :**

ان تفعيل دور المحاسبة بوصفها اداة قياس اداريه واقتصاديه واجتماعيه يتطلب التعرف اولا على المشاكل التي يعكسها التضخم على البنود المحاسبية المسجلة في القوائم المالية ,وذلك لان معظم البلدان ماتزال فيها الشركات تعد بياناتها على اساس مبدا التكلفة التاريخية دون مراعاة ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي فيها وانخفاض قيم عملاتها النقدية جراء ذلك.

انطلاقا من المشاكل المعروضة فأنه من الضروري استعراض الاجراءات العملية اللازمة والتي تساعد المحاسبة على ان تتكيف مع التضخم الاقتصادي ويفتح افاق المستقبل امام تطورها باتجاه عدم اعطاء صورة مشوهه للبيانات المالية ومن ثم تفقدها الغاية والاهداف التي تسعى الى تحقيقها .

تندرج طرق محاسبة التضخم في اطار مجموعتين رئيسيتين:

الاولى : تقوم على اساس القيم التاريخية وتغيير القوة الشرائية العامة لوحدة النقد (طريقة القوة الشرائية العامة ),وينصب هدفها في صيانة القوة الشرائية لرأس المال المستثمر ,

الثانية: تقوم على اساس التطور المتباين للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات (طريقة التكلفة الاستبدالية),وينصب هدفها في الحفاظ على رأس المال الاقتصادي او الانتاجي .(العامري ،2010،ص433)

.

-22-

**1..طريــــــــــــــقة القوة الشرائية العامة (التكلفة التاريخية المعدلة):**

تقوم طريقة القوة الشرائية العامة على اساس أن قيمة الاصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ،ويطلق على هذه الطريقة في اغلب الاحيان التكلفة التاريخية المعدلة .

واستنادا الى هذه الطريقة فأن القوائم الختامية ,في اول واخر الفترة المالية المعتمدة يتم تعديلها باستخدام مؤشر مفترض للانخفاض النقدي الذي يمثل تطور المستوى العام للأسعار منذ تاريخ اقتناء عناصر الاصول .

أن جميع العناصر الواردة في القوائم المالية التي يعبر عنها بوحدات نقدية متماثله ,تساعد على اجراء المقارنات الدقيقة سواء للشركة نفسها لسنوات متعددة ,أو بين شركة معينة وشركات اخرى عاملة في القطاع الاقتصادي الواحد.

فضلا عن ان طريقة القوة الشرائية العامة تظهر ارباح القوة الشرائية العامة الناجمة عن التوسع الحاصل خلال الفترة المالية في عناصر المطلوبات النقدية التي تتمثل بشكل عام في القروض ,كما انها تظهر خسائر القوة الشرائية العامة الناجمة عن الاحتفاظ بالأصول النقدية التي تتمثل بشكل عام في المدينين والنقدية.

يتضح ان محاسبة التكلفة التاريخية لا تصلح بوصفها طريقة تستخدم في تقييم عناصر الميزانية خلال فترة التضخم الاقتصادي , بسبب ان هذه المحاسبة لا يمكن ان تجعل من العناصر الواردة في الميزانية معبرة تعبيرا حقيقيا حينما تطبق في شركات اقتصاد يشكو من تضخم اقتصادي ، ان محاسبة التكلفة التاريخية تقوم بتثبيت عناصر الميزانية بتكلفة اقتنائها او شرائها .

وفي فترة التضخم الاقتصادي يحصل تفاوت قد يكون كبيرا ,ما بين القيم التاريخية قيم الاقتناء او الشراء) والقيم الحالية لعناصر الميزانية .وعليه يجب تسوية او تعديل هذا التفاوت لكي تعبر قيم عناصر الميزانية عن حقيقتها الاقتصادية ,كذلك يتسبب التضخم في ارتفاع اسعار المستلزمات السلعية والخدمية ,ومن المؤكد ان ارتفاع اسعار هذه المستلزمات ينعكس اثره على رفع اسعار بيع المنتجات ,فضلا عن ان عناصر اخرى في حساب النتيجة مثل الرواتب والفوائد والارباح او الخسائر المالية تتأثر هي الاخرى بالتضخم الاقتصادي .

وينجم عن هذا التأثير العام للتضخم على حساب النتيجة تضليل للربح المحاسبي المستخرج خلال الفترة المالية مما ينعكس اثره على توزيع الحصص الربحية وعلى التمويل الذاتي للشركة.(العامري ،2006،ص434)

-23-

**2..طريقة التكلفة الجارية:**

تسعى الاساليب المتقدمة للمحاسبة, في اطار توجه طرائق محاسبة التضخم للوصول الى مفهوم اكثر واقعيه بالنسبة الى قيمة الاصول .وهذا التوجه يقوم على اساس إحلال مفهوم التكلفة الأستبداليه او تكلفة اعادة تكوين الاصول ومفهوم القيمة السوقية ومفهوم القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية محل طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بموجب مؤشر الانخفاض النقدي او مؤشر العام للأسعار .

يعد مفهوم التكلفة الإستبداليه من اهم المفاهيم الشائعة الاستخدام ضمن هذا التوجه, وذلك لأنه يأخذ بنظر الاعتبار استبعاد فرضية و حدة آثار التضخم الاقتصادي على تقييم مختلف عناصر الاصول .

ويقصد بالتكلفة الاستبدالية لأي اصل هي التكلفة الجارية الواجب انفاقها حاليا بغية الحصول على الاصل الثابت نفسه الذي يتمتع بنفس القدرة الانتاجية الحالية المحتفظ بها من قبل الشركة .وقد تتخذ طريقة الكلفة الاستبدالية بوصفها معيار للتقييم انطلاقا من المبدأ الذي يقوم على اساس انه ليس هنالك ربحا ماديا او ربحا حقيقيا مالم يسمح ايراد البيع باقتناء كمية من السلع تكون اعلى من تلك التي بيعت . ويتم تحديد التكلفة الاستبداليه بواسطة اساليب متعددة اهمها استخداما هي الارقام القياسية الخاصة بكل اصل او الاعتماد على خدمات الخبراء الاستشاريين.

وتسعى طريقة التكلفة الاستبداليه الى خدمة المنظم الذي يضع في مقدمة اهتماماته مسألة تأمين الموارد للحصول على الطاقة الانتاجية الكافية في المستقبل بينما تهدف طريقة القوة الشرائية العامة الى خدمة المساهم الذي يهتم بمسألة الحفاظ على قوة استثماره. غير ان هدف التكلفة الاستبداليه لا يمكن ان يتحقق الا اذا كان سعر البيع يغطي في اي لحظة زمنيه التكلفة الحالية لتجديد الاصول الثابتة والمخزون وفي الوقت نفسه تحافظ الشركة على نشاطها .(العامري،2010،ص439)

-24-

**الخاتــمـــــــــــــــــــــــــــــــة**:

في الختام يمكن القول ان هنالك طريقتان في المحاسبة تستخدمان بصورة شائعة في التضخم الاقتصادي تتمثل الطريقة الاولى في القوة الشرائية العامة وهذه الطريقة تقوم على اساس تعديل العناصر المحاسبية بموجب مؤشر المستوى العام للأسعار ,وتهدف هذه الطريقة الى الحفاظ على رأس المال المستثمر من قبل المساهمين .

والطريقة الثانية تتمثل في التكلفة الاستبدالية التي تستند الى السعر الاخير المعروف في عملية تقييم العناصر المحاسبية ,وتهدف هذه الطريقة الى الحفاظ على رأس المال الاقتصادي او عناصر الطاقة التشغيلية .

ان تطبيق احدى هذه الطرق اصبح امرا لابد منه وضرورة ملحة للغاية في فترة التضخم الاقتصادي ,لكن مسالة اختيار الطريقة الملائمة تعد مشكلة قائمة خاصة ان نماذج التطبيق تختلف من حالة لأخرى او تختلف بعضها عن البعض الاخر مثل نموذج تطبيق التكلفة الاستبدالية .ان الطريقة الملائمة يجب ان تتحد بحسب الهدف من تعديل القوائم الختامية , فاذا كان هدف الشركة ينصب في التوصيل الى قياس حقيقي لنتائج اعمالها , فأنها من المفضل ان تستخدم طريقة القوة الشرائية العامة لأنها تختص بشكل واسع في تعديل الاثار التضخمية الامر الذي يقود الشركة الى تحقيق هدف جوهري من اهداف الادارة يتمثل في قياس النتيجة والرقابة عليها .كما ان طريقة القوة الشرائية العامة تناسب الشركات ذات النشاطات المتنوعة والمتغيرة بحسب فرض السوق ,اما اذا كان هدف الشركة يتجه نحو تقييم اصولها وخصومها فانه من المفضل استخدام طريقة التكلفة الاستبدالية لأنها تساعد على تخفيض اثار تقلبات الاسعار حتى في ظل غياب ظاهرة التضخم الاقتصادي .

فضلا عن ان طريقة التكلفة الاستبدالية تناسب الشركات الموجهة نحو ممارسة نشاط معين داخل اطار خطة الزامية متكاملة وشاملة .

--25-

**التوصيـــــــــــــــــــــــــــــــــات :**

1.يجب عرض وتحليل الاساليب والطرق المحاسبية الشائعة لحل المشاكل التي يسببها التضخم في قائمة المركز المالي (الميزانية ) وحساب النتيجة .

2.يجب ان يؤخذ تطور معدلات التضخم الاقتصادي او الانخفاض النقدي في الحسبان بشكل فعلي بحيث لا يؤثر على استراتيجيات نمو وتوسع الشركات .

3.من الضروري استعراض الاجراءات العملية اللازمة والتي تساعد المحاسبة على ان تتكيف مع التضخم الاقتصادي ويفتح افاق المستقبل امام تطورها باتجاه عدم اعطاء صورة مشوهه للبيانات المالية .

4.من المفضل ان تستخدم طريقة القوة الشرائية العامة لأنها تختص بشكل واسع في تعديل الاثار التضخمية الامر الذي يقود الشركة الى تحقيق هدف جوهري من اهداف الادارة يتمثل في قياس النتيجة والرقابة عليها .

5.طريقة القوة الشرائية العامة تناسب الشركات ذات النشاطات المتنوعة والمتغيرة بحسب فرض السوق ,طريقة التكلفة الإستبدالية تناسب الشركات الموجهة نحو ممارسة نشاط معين داخل اطار خطة الزامية متكاملة وشاملة .

-26-

**الاســـــــــــــــــــتنتاجات:**

1.طالما ان تخصيص الموارد الاقتصادية يعتمد بدرجة كبيرة على القوائم المالية ,فان التوزيع السيء للموارد الاقتصادية سيكون النتيجة الحتمية لتجاهل التضخم عند اعداد القوائم المالية .

2.يؤدي التضخم الاقتصادي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ينعكس اثر ذلك على رفع اسعار بيع المنتجات .

3.محاسبة التكلفة التاريخية لا تصلح بوصفها طريقة تستخدم في تقييم عناصر الميزانية خلال فترة التضخم الاقتصادي .

4.لجوء بعض البلدان خلال فترة التضخم الاقتصادي الى اطلاق حرية الاسعار يمثل اجراء يستهدف من ورائه السماح للشركات بتكوين او زيادة هوامش ربحية ضمن نطاق المنافسة .

5.تقوم طريقة القوة الشرائية العامة على اساس ان قيمة الاصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ويطلق على هذه الطريقة في اغلب الاحيان التكلفة التاريخية المعدلة .

6.القوائم المالية في اول واخر الفترة المالية المعتمدة يتم تعديلها باستخدام مؤشر مفترض للانخفاض النقدي الذي يمثل تطور المستوى العام للأسعار منذ تاريخ اقتناء عناصر الاصول .

-27-

المصـــــــــــــــــــــــــــــــــــادر :

1.التضخم والكساد ,وضاح نجيب رجب ,دار النفائس ,الاردن ,2011م

2.المحاسبه الدولية ,سعود جايد العامري ,دار المناهج ,عمان,2010م

3.المحاسبة المالية , ميجس , فالتر ,روبيرت ,ترجمة وصفي عبد الفتاح ابو المكارم , سلطان المحمد سلطان , محمد هاشم البدوي ,احمد حامد حجاج , دار المريخ ,الرياض ,1988م

4.محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ,سعود جايد العامري , دار زهران ,الاردن، 2006م

5.الاداء المالي لمنظمات الاعمال , السعيد فرحات جمعة , دار المريخ ,الرياض ,2000م

6.مبادئ علم الاقتصاد ,كامل علاوي كاظم الفتلاوي ,حسن لطيف كاظم الزبيدي ,دار صفاء ,عمان ,2009م

7.مبادئ الاقتصاد الكلي ,ايمان عطية ناصف ,دار الجامعة الجديدة ,الاسكندرية ,2007م

8.اصول المحاسبة المالية ,عبد الناصر ابراهيم نور , وليد زكريا صيام , حسام الدين مصطفى الخداش , دار المسيرة ,الطبعة الثالثة عمان ,2005م

9.تحليل ومناقشة القوائم المالية ,وليد زكريا صيام ,الطبعة الاولى ,عمان ,1994م

-28-

**الفهـــــــــــــــــــــــــرست**

المقدمة 1

الفصل الاول :مفهوم التضخم الاقتصادي ومحاسبة التضخم 2

المبحث الاول :مفهوم التضخم الاقتصادي 3

مفهوم التضخم 4

انواع التضخم 5 اسباب حدوث التضخم 6

أثار التضخم 7

سياسات مواجهة التضخم 8

المبحث الثاني :المحاسبة عن التضخم 9

محاسبة التضخم 10

المحاسبة عن التضخم الاقتصادي 11

مداخل المحاسبة عن التضخم 12

ما هو الاتجاه المتوقع للمحاسبة عن التضخم 13

الفصل الثاني:

مفهوم القوائم المالية واثر التضخم الاقتصادي على القوائم المالية 14

المبحث الاول :مفهوم القوائم المالية 15

قائمة صافي الدخل 16

مثال تطبيقي 17

قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية) 18

المبحث الثاني :اثر التضخم في القوائم المالية 19

مشاكل التضخم الاقتصادي في القوائم الختامية 20-21 الاساليب المحاسبية المستخدمة في معالجة التضخم الاقتصادي 22-24

الخاتمة 25

التوصيات 26

الاستنتاجات 27

المصادر 28

الإهـــــــــــــــــداء

الى من رزقني الوجود ........ وأمرني بالسجود ........ الى الاحد المعبود

(الله عز وجل)

الى من دنى فتدلى ......... فكان قاب قوسين أو ادنى ........... ......

(نبي الرحمة محمد صلى الله عليه واله وسلم )

الى نور المشارق والمغارب ......... وسهم الله الصائب في نور الكتائب ....

مظهر العجائب ....... وليث بني غالب ..........

(علي بن ابي طالب عليه السلام)

الى حجة المعبود ........ وكلمة المحمود ........ السيف الشاهر......

والقمر الزاهر ....... وارثها عهدا ومالئها قسطا ومقيمها عدلا ........

(الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف)